

فصل الخطاب في الميزان

السؤال:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله
الطاهرين..

سماحة السيد الكريم جعفر مرتضى العاملي حفظه الله
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وبعد..

فكثيراً ما يتهمنا بعض المخالفين بأننا نقول بتحريف القرآن،
ويحتجون علينا بكتاب فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب
الأرباب، فكيف نجيب؟!!

الجواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله
الطاهرين..

واللعنة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وبعد..

فإن كتاب الله سبحانه هو ذلك الكتاب الخالد، الذي لا يأتيه الباطل
من بين يديه، ولا من خلفه. وهو الذكر المصون الذي أخذ رب العزة

والجلال على نفسه أن يكون هو الحافظ له، { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } (١).

ولسوف تذهب كل محاولات الحاقدين والموتورين الذين يريدون النيل من معجزة الإسلام الخالدة، أدراج الرياح، وستكون حسرة عليهم، حين يرون كيف أن كل كيدهم ومكرهم { كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فُوقًا حِسَابَهُ }.

غير أن ثمة أمراً يحاول من خلاله بعض الحاقدين، والجهلة المتعصبين، الطعن به على شيعة أهل البيت «عليهم السلام»، وإثارة أجواء مسمومة حول اعتقادهم بالقرآن، متذرعاً بما صدر عن أحد المحدثين المعروفين، وهو الشيخ حسين النوري، الذي وقع تحت تأثير روايات ذات طابع معين روي بعضها في كتب الشيعة، وورد أكثرها من كتب غير الشيعة، وعلى رأسها الصحاح الستة وسواها من مجاميع حديثية، وكتب تفسير وقراءات، وعلوم قرآن لدى غير الشيعة.

وحين لم يستطع أن يعرف هذا المحدث وجه الحق فيها، ولم يتمكن من أن يرد ما يستحق الرد، ويقبل ما يكون فيه موجبات القبول، وعجز عن تحديد المراد فيما يحتاج إلى تفسير وتأويل.. بادر إلى تأليف كتاب ضعيف في مبناه، وفي معناه.. زعم أنه أثبت فيه استناداً إلى تلك الروايات والمنقولات حدوث تحريف في كتاب الله

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

سبحانه، وقد سماه بـ «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب».

ومن الواضح: أن شذوذ أحد المنتسبين إلى مذهب ما برأي غريب، لا يبرر نسبة ذلك الرأي إلى ذلك المذهب، ولا يصح التشنيع عليهم به. ولو فتح هذا الباب لذرت قرون الأحقاد والفتن، ولا تسع الخرق على الراقع.. وربما لم يسلم أحد.

ومهما يكن من أمر، فإن إلقاء نظرة متأمله على مضامين ذلك الكتاب تعطي أنه يفقد القيمة العلمية من الأساس.

ونحن هنا نشير باقتضاب شديد إلى بعض وجوه الخلل فيه، فنقول:

إن أدلة هذا الكتاب على ما ادّعه الكاتب هي اثنا عشر دليلاً، زعم أنها تدل على وقوع التحريف في كتاب الله، ولعل دليلين منها، قد أخذهما من كتب الشيعة.. والعشرة الباقية بكل ما حشده فيها من روايات إنما أخذها من كتب غير الشيعة، ولربما يورد فيها النزر اليسير من كتب الشيعة أيضاً.

ونحن نورد أدلته هذه، ثم نشير إلى وجوه الخلل فيها، على سبيل الإجمال والاختصار، ليتضح الأمر، وليسفر الصبح لذي عينين، مع تذكير الأخوة الأكارم بأن لا غنى عن مراجعة الكتب، الذي توضح الإجابات على أقوال ذلك المحدث بصورة أتم، ويضع النقاط على الحروف، في مختلف التفاصيل التي حاول أن يثيرها في سياق حديثه.. ومنها كتابنا: «حقائق هامة حول القرآن الكريم».

ولسوف يتضح: كيف أن أهل الفتنة والضغينة يمارسون عملاً ظالماً ومجحفاً في حق أتباع أهل البيت «عليهم السلام»، وأن عملهم هذا يعتبر جريمة في حق الإسلام والقرآن، وأهله وحزبه، وأتباعه، أشياعه.

فنقول:

إن ما استند إليه المحدثّ النوري هو الأمور التالية:

الدليل الأول:

استدل المحدثّ النوري بروايات عن أهل السنة واليسير منها عن الشيعة تقول: إن ما وقع في الأمم السالفة سيقع في هذه الأمة، وقال: ومن ذلك تحريف الكتاب.

وهو استدلال باطل، لأن المقصود بهذه الروايات هو: مضامين وكليات الأحداث الجارية وفق السنن التاريخية، والتحويلات الاجتماعية بصورة عامة..

ويدل على ذلك: أن كثيراً من الأمور قد حدثت في الأمم السالفة، ولم تحدث في هذه الأمة، مثل:

- قصة أهل الكهف.
- وذلك الذي أماته الله مائة عام ثم بعثه.
- ولادة نبي من أنبياء الله من غير أب.
- موت هارون وهو الوصي قبل موت موسى النبي.
- رفع عيسى.
- وغير ذلك من أمور كثيرة ومتنوعة.

فالمراد بالروايات المشار إليها إذن، هو: وقوع أمور تشبه ولو من بعض الوجوه ما جرى في الأمم السالفة.. وهي تلك التي تخضع للسنن التاريخية، والتحويلات الاجتماعية العامة، كما قلنا. وحتى فيما يرتبط بأمر التحريف، فإن حصوله ولو في بعض الجوانب كاف في صدقية الحديث.. فإذا حرفت الكتب في الأمم السالفة في مضامينها، وفي نصوصها.. فإن التحريف قد حصل في هذه الأمة ولو في نطاق الحدود والمعاني. وإن كانوا قد أقاموا حروفه، وقد أشير إلى ذلك فيما روي: «أقاموا حروفه، وحرفوا حدوده»..

والنتيجة المتوخاة من التحريف لدى السابقين واللاحقين واحدة.

الدليل الثاني:

الروايات التي رواها غير الشيعة حول جمع القرآن، وأنه إنما كان بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، اعتماداً على شاهدين، مما يعني: أن القرآن لم يتواتر، وذلك يفسح المجال لاحتمال وقوع التحريف فيه.

ويرد على هذا الاستدلال: أن هذه الروايات غير صحيحة.. لأن القرآن قد جمع في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكانت المصاحف متداولة وشائعة فيما بين الصحابة.. وكان ثمة كُتَّاب للوحي معروفون في التاريخ، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وأبي بن كعب، وآخرون.

لكن الحقيقة هي: أن الحكام بعد رسول الله «صلى الله عليه

وآله» لم يكونوا يملكون نسخة تامة من المصحف، فأرادوا أن يهيئوا لأنفسهم نسخة منه، فطلبوا من زيد بن ثابت فهياً لهم ما أرادوا.. وذلك بعد أن رفضوا المصحف الذي كان خلف فراش رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكان قد كتب فيه التنزيل والتأويل، وأسباب النزول، وفي من نزلت الآيات، وأين نزلت، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه منها، وغير ذلك..

الدليل الثالث:

الروايات التي رواها غير الشيعة في آيات وسور يُدعى نسخ تلاوتها، فإذا كان نسخ التلاوة باطلاً. ولم تكن تلك الآيات والسور موجودة في القرآن، فذلك يعني أنها قد حذفت منه، ومعنى ذلك: وقوع التحريف فيه.

ونحن نوافق النوري على رفضه لنسخ التلاوة، غير أننا نقول: إن ما ادّعوه من آيات وسور قد نسخت تلاوتها، وهي في الحقيقة ادّعاءات باطلة، والنصوص المشار إليها إما هي من كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو بعض الصحابة أو هو كلام مخلق، ومكذوب من قبل الأعداء، أو غير الواعين، وغير الورعين، لأهداف وأغراض مختلفة.

وقد تصدى كتاب «حقائق هامة حول القرآن» لبيان زيف هذه الادّعاءات، فلا بأس بمراجعته لمن أراد التوسع في ذلك..

الدليل الرابع:

استدل بروايات وردت من طرق غير الشيعة حول اختلاف مصاحف السلف، وحول أن ترتيب القرآن كان باجتهاد الصحابة..

ونقول:

أولاً: لو سلمنا صحة هذه الروايات، فإنها لا ربط لها بتحريف القرآن، لا من حيث الزيادة، ولا من حيث النقيصة، فإن بعض السلف كان يجمع السور القرآنية بصورة تدرجية تبعاً لتدرج نزولها.. وقد يطلع على سورة في وقت متأخر عن اطلاع غيره عليها، فيثبتها في مصحفه من ذلك الحين..

أضف إلى ذلك: أن اختلاف ترتيب السور ليس بالأمر المهم.

أما دعوى الاختلاف في ترتيب الآيات، فلا يصح ما قالوه فيه أيضاً، لأنه إنما يستند إلى مجرد استحسانات، بل تخرصات تدل على عدم فهمهم لمعاني بعض الآيات، فادّعوا أنها أزيلت من أماكنها لتوضع في أماكن أخرى..

ولكن مراجعة الموارد التي ادّعوا تظهر فساد ما قالوه، فلا ينبغي الالتفات إليه..

ولكي يتضح ما نرمي إليه نورد هذا المثال المعروف، وهو: أن البعض قد حاول ادّعاء: أن آية التطهير، قد أزيلت عن موضعها في سورة هل أتى، ووضعت في سورة الأحزاب في سياق مخاطبة النساء، مع أنها لا ترتبط بهن.

ومن الواضح: أن هذا الكلام يدل على عدم تدبر هذا القائل في معنى الآيات الكريمة.. فإن نقل هذه الآية إلى سورة هل أتى، يفسد

معنى آيات تلك السورة، إذ لا مناسبة بين سياقها ومضامينها، وبين إذهاب الرجس عن أهل البيت وتطهيرهم.

ويخل أيضاً بالمعنى في آيات سورة الأحزاب، لأن سياق الآيات يتجه إلى بيان أن الله سبحانه وتعالى قد طلب من نبيه أن يقول لأزواجه أموراً، ويفرضها عليهن، فقال له: { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعَنَّ وَأَسْرَحَنَّ سَرَاً حَمِيلاً، وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْراً عَظِيماً

(قل لهن): يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا

(قل لهن): وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقاً كَرِيماً

(قل لهن): يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِن اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفاً

(قل لهن): وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ

(ثم قال له): إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً..^(١).

أي أننا إنما أصدرنا هذه التوجيهات لزوجاتك، لأننا نريد إبعاد الرجس عنك وعن أهل البيت حتى ولو صدر من أناس آخرين،

(١) الآيات ٢٨ - ٣٤ من سورة الأحزاب.

كالزوجات، أو الجيران، أو الأقارب.. مع تعدد الإلماح إلى أن الزوجات فيهن المسيئات، وفيهن المحسنات، وأشار إلى شيء من مخالفتهن في سورة التحريم، والطلاق، والأحزاب..

فالأمر للزوجات لا لخصوصية لهن، بل لخصوصية لرسول الله «صلى الله عليه وآله» ولأهل بيته «عليهم السلام» فقط.

وثانياً: كيف سيتم نقل آية التطهير إلى سورة هل أتى، وهي نصف آية؟! فهل يبقى صدرها في سورة الأحزاب ناقصاً؟! أم تنقل كاملة إلى هناك ليظهر التنافي والتنافر بينها وبين آيات تلك السورة بصورة أتم وأجلى؟!

وثالثاً: إن القبول بهذه الاستحسانات، والذوقيات سيفتح الباب أمام التلاعب بالقرآن، ويفسح بالمجال أمام أي شخص كان ليُدَّعي: أن هذه الآية لا تناسب هذه السورة، بل تناسب تلك.. من خلال أوهام وتخرصات في مختلف الاتجاهات، وفق ما يروق له، وانسجاماً مع أهداف شريرة تدفعه لزرع الفتنة، أو للتلاعب بإيمان الناس، أو بحياتهم..

الدليل الخامس:

ما رواه غير الشيعة أيضاً: من اختلاف مصاحف الصحابة في بعض الكلمات، مثل إضافة: «إلى أجل مسمى» في قوله تعالى: {فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ} ^(١).

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

وإضافة كلمة «بعلي» إلى قوله تعالى {وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ
الْقِتَالَ} (١).

وكذا الحال بالنسبة لسورتي الخلع والحفد، وسورة الولاية..
وكذلك بعض الآيات مثل آية: الشيخ والشيخة إذا زنيا فاجلدوهما البتة
الخ.. وما إلى ذلك.

ونقول:

أما بالنسبة للكلمات المدرجة في الآيات، مثل كلمة «إلى أجل
مسمى»، ونحوها.. فإن المراجع لها يجد أنها إما جاءت على سبيل
التفسير، أو لبيان التأويل المروي.

وأما ما زعموا أنه سور وآيات، فهي إما أدعية وابتهالات، مثل
سورتي الخلع، والحفد. أو أنها مواعظ وعظات، تخيلوا أنها من
القرآن، وهي ليست منه، أو تضمنت مطالب وأموراً، أحب بعضهم
أن يدخلها في القرآن إشباعاً لبعض رغباته، مثل: الحديث عن رجم
الشيخ والشيخة.

ومثل: الحديث عن رضاع الكبير..

ومثل: لو كان لابن آدم واديان من تراب لابتغى وادياً ثالثاً.. وما
إلى ذلك..

كما أن ابن مسعود لم يذكر المعوذتين في مصحفه، لتخيله أنهما
عوذتان للحسنين «عليه السلام»..

(١) الآية ٢٥ من سورة الأحزاب.

الدليل السابع:

ما رواه غير الشيعة من غرق عثمان للمصاحف، وحمله الناس على قراءة واحدة.

وجوابه واضح: فإن اللحن كان قد فشا في الناس، وكثرت القراءة بلهجات القبائل المختلفة.. فكان ما عمله عثمان هو: أنه جمع الناس على قراءة واحدة،

وهذا إجراء حسن، يهدف إلى حفظ القرآن من التحريف لا العكس، وأيده فيه أمير المؤمنين «عليه السلام» ولكنه لم يرض بالإحراق لسائر المصاحف، المكتوبة وفقاً لسائر اللهجات، لما في الإحراق من الإهانة للقرآن.

الدليل الثامن:

روايات غير الشيعة حول نقص القرآن، وذهاب كثير من آياته وسوره.

وهذا الدليل أيضاً واه: فإن تلك الروايات غير صحيحة، فراجع كتابنا: «حقائق هامة حول القرآن الكريم».

إلا إذا كان المقصود هو: ذهاب تفاسير وبيانات للمعاني القرآنية، لا ذهاب نفس الآيات القرآنية.

الدليل التاسع:

ما رواه الشيعة من أن أسماء الأئمة «عليهم السلام» قد كتبت في الكتب السماوية السابقة وقد حذفت، والمفروض أنها لا توجد في هذا

القرآن المتداول أيضاً، فلا بد من أنها قد كانت موجودة ثم حذفت، إذ إن ما جرى في الأمم السابقة، لا بد أن يجري في هذه الأمة أيضاً..
وقد عرفنا فيما سبق: بطلان أساس هذا الاستدلال، وقد قلنا: إنه لا ملازمة بين التحريف اللفظي للكتب السابقة وبين التحريف اللفظي للقرآن، إذ يكفي تحريف معانيه، وحدوده.

الدليل العاشر:

روايات غير الشيعة، وقليل من روايات وردت في كتب الشيعة، وقليل من روايات وردت في كتب الشيعة أيضاً حول اختلاف القراءات، والحديث المروي: أن القرآن قد نزل على سبعة أحرف. أشهر من أن يذكر.

ولكننا نقول: إن حديث نزول القرآن على سبعة أحرف لا يصح، بل هو قد نزل على حرف واحد من عند الواحد، كما روي عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام»..

كما أن حديث اختلاف القراءات، وإبدال بعض الكلمات بكلمات أخرى حديث ساقط، لأن ذلك من شأنه أن يحدث الخلل بالنص القرآني، وهو يجعل اختيارات القراء وحياء إلهياً، ونصاً قرآنياً، وهو أمر غير صحيح.

مع ملاحظة: أن نقل هذه القراءات في مواردها الخاصة لا تقوم به حجة، ولا يوجب علماً، ولا عملاً..

نعم.. يمكن قبول القراءة حسب اختلاف اللهجات، وما عدا ذلك يدخل في دائرة التفسير والتأويل.. أو أنه مكذوب، ومختلف..

الدليل الحادي عشر:

روايات منسوبة إلى الشيعة تتحدث عن وقوع التحريف في القرآن غير أننا أثبتنا: أن المقصود بها هو تحريف المعنى، لا اللفظ.

الدليل الثاني عشر:

روايات كثيرة، ولها طرق كثيرة قد تصل بمجموعها إلى الألف، أو أكثر تتحدث عن آيات قد حرفت في بعض مواردھا..

ونقول:

أولاً: إن من يراجع هذه الروايات يجد: أن أكثرها يدخل في دائرة القراءات، أو التفسير أو التأويل، أو تدخل في دائرة القصور في القراءة لدى بعض الناس، أو أنها ناشئة عن الخطأ في النسخ والكتابة لمصحف بعينه، أو لعدم وجود النقط والشكل، وما إلى ذلك..

ثانياً: إن الألف رواية المشار إليها لا يصح الاستدلال بها من جهة أخرى أيضاً، وهي أن أكثر من ٣٢٠ رواية منها رغم التكرار فيها، وفي طرقها.. تنتهي إلى السيارى. الذي يقولون عنه: إنه فاسد المذهب، منحرف، غال، وملعون على لسان الإمام الصادق «عليه السلام»، وقد طعن به جميع الرجاليين الذين ذكروه..

وأكثر من ٦٠٠ رواية أو طريق من الألف هي عبارة عن مكررات، والفرق بينها، إما من جهة نقلها من كتاب آخر، مع وحدة السند، أو من اختلاف الطريق.

وما عدا هذين القسمين، فإن أكثر من مئة حديث منها عبارة عن

قراءات مختلفة، أكثرها عن الطبرسي في مجمع البيان، الذي يورد في الأكثر قراءات وأقوال غير الشيعة، كقتادة، ومجاهد، والسدي، وعكرمة، وغيرهم.

وتبقى روايات يسيرة جداً لا تستحق الذكر والالتفات. ولا يصح الاعتماد عليها في إثبات أمر كهذا، وذلك لما يلي:

ثالثاً: أضف إلى ما تقدم: أن قسماً من أخبار التحريف منقول عن علي بن أحمد الكوفي، الذي وصفه علماء الرجال: بأنه كذاب، فاسد المذهب.

وثمة قسم آخر منقول عن آخرين معروفين بالضعف، وبالانحراف، مثل:

يونس بن ظبيان، الذي ضعّفه النجاشي، وقال عنه ابن الغضائري: «غال كذاب، وضاع للحديث».

ومُنَحَّل بن جميل الكوفي، الذي يقولون عنه: إنه غال، منحرف، ضعيف، فاسد الرواية.

ومحمد بن حسن بن جمهور، وهو الآخر: غال فاسد المذهب، ضعيف الحديث..

وأمثال هؤلاء لا يصح الاعتماد على ما يروونه في أبسط المسائل الفرعية، فكيف بما يروونه في هذه المسألة الخطيرة جداً؟! والتي هي من أعظم المسائل، وعليها يتوقف أمر الإيمان، ومصير الإسلام..

هذا.. ونحب أن ننشر الانتباه إلى ضرورة دراسة الدواعي

والأسباب التي دعت هؤلاء الغلاة، وفاسدي المذهب للقيام بهذا الدور الهدام والخبيث.. الذي تقر به عيون الزنادقة، ويبتهج له مرده اليهود وغيرهم من القوى الكافرة..

ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن الغلاة ليسوا من الشيعة، ولم يزل الشيعة يتجنبونهم، ويظهرون إدانة نهجهم، ويعلنون للناس انحرافهم، فلا يصح نسبة ترهاتهم وأباطيلهم وكيدهم الخفي إلى الشيعة. ورحم الله علماءنا الأخيار وشهداء الإسلام الأبرار، والحمد لله، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، محمد وآله الطاهرين.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

عيثا الجبل (عيثا الزط سابقاً)

جعفر مرتضى العاملي.